تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات

أ. راشدة عزيرو * أ.د/ بن علي بلعزوز **

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وضعية نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر، وتوضيح اهمية تطويره كخطوة أساسية لتسهيل عملية تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان السجلات العمومية في الجزائر تغطي نسبة ضئيلة جدا من المقترضين، وعليه تطوير نظام الاستعلام الحالي أو انشاء وكالات ائتمانية خاصة يعد خطوة هامة لتيسير تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، في ظل عدم تماثل المعلومات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، التمويل، البنوك، عدم تماثل المعلومات، المعلومات الائتمانية، أنظمة الاستعلام الائتماني

Finance MSMEs in a context of information asymmetry

Abstract:

This study aims to analyze the status of credit information system in Algeria and to clarify the importance of development in the light of information asymmetry between the parties to the loan relationship. This study has concluded that the public records in Algeria cover a very small percentage of the borrowers, and the development of the current credit system or the establishment of agencies special credit is an important to financing micro, small and medium enterprises.

Keywords: micro,small and medium entreprises ,finance,banks,information asymmetry ,credit information ,credit query systems.

* طالبة دكتوراه - جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف.
** أستاذ التعليم العالي- جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف.

مقدمة:

تنامى الاهتمام بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، واعتبرت تنميتها من القضايا الهامة التي شغلت المنظرين وأصحاب القرار، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، كتوجه يساهم في انفتاح اقتصاديات الدول خاصة النامية منها ويحقق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص لها اثر ايجابي على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من توفير بيئة أعمال محفزة وملائمة لتطورها وتوسيع نطاق انتشارها، وتواجدها في الهيكل الاقتصادي، لا سيما بيئة تمويلية مناسبة لما لها من تأثير هام على إنشاء المؤسسات والتوسع فيها. والبحث عن سبل لتحفيز وحث مانحي التمويل على تيسير حصولها على تمويل، مع مراعاة خصوصياتها.

وفي هذا السياق سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف يعزز تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني من فرص تمويل للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ؟**

أهمية الدراسة: تتجلى اهمية هذه الدراسة في ابراز دور أنظمة الاستعلام الائتماني والاستعانة بالوكالات الائتمانية للتقليل من عدم تماثل المعلومات بين طرفي علاقة القرض-مؤسسة صغيرة ومتوسطة وبنك- اذ تتأثر العلاقة بينهما بسبب قلة شفافية المعلومات المقدمة، فالبنوك تطلب حد معين من المعلومات لإجراء تقييم لمدى الجدارة الائتمانية للمقترض، بينما تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معلومات دون الحد المطلوب.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة، الى :

- التعريف بأهمية دور المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- الوقوف على أهمية التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومعيقاته في عدد من الدول العربية؛
- التعريف بأنظمة الاستعلام الائتماني وواقعها في عدد من الدول العربية؛
- تحليل وضعية نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر ومدى أهمية تطويره والاستعانة بمصادر معلومات خارجية في تيسير تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

أولا: محددات التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد العالمي وأهمية التمويل البنكي لهذه المؤسسات ومعيقاته في عينة من الدول العربية.

1.تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة: اعتبر تحديد تعريف واحد عالمي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من بين المسائل المثيرة للجدل، إذ اعتبر التعدد والاختلاف أول خصائص الحقيقة الاقتصادية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، [1] قد يعود تعدد التعريفات إلى مجموعة من العوامل منها درجة التقدم الاقتصادي للدولة، اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى العاملين التقني والسياسي، فالعامل التقني يتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها بينما العامل السياسي يتعلق بمدى اهتمام السلطات بهذا القطاع. [2]

عادة ما يؤخذ بخصائص صغر حجم رأس المال، محدودية عدد العمال، بساطة تقنيات الإنتاج، ومركزية الإدارة لدى مالك المؤسسة للتمييز بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

2.دوافع الاهتمام بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة: رغم الجدل القائم حول تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، إلا أن أهميتها وضرورة الاهتمام بها، لاقت إجماع العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ومن بين العوامل المؤدية إلى الاهتمام بهذه المؤسسات، تميزها بجملة من الخصائص تمكنها من أداء ادوار هامة في الاقتصاد، تستدعي الاعتماد عليها في مسار التنمية، ومن هذه الخصائص نذكر:

- قدرتها على استحداث فرص عمل؛

- كونها مصدرا لروح المبادرة والإبداع المتواصل من خلال ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة؛

- تميزها بالانتشار الجغرافي الذي يساعد على تقليل التفاوت في التنمية المحلية من منطقة لأخرى، وبالتالي تحقيق التنمية المتوازنة؛

- قدرتها على معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية منها: الاختلال بين الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، يرجع بدرجة أساسية إلى الإحلال محل الاستيراد. [3]

3 . مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد : تستأثر المؤسسات المصغرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة تشكيلها وتواجدها في النسيج الاقتصادي، ومساهمتها في كل الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل، ونصيبها من الصادرات. ومن الإحصائيات المتوفرة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90 % من إجمالي المؤسسات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها تساهم بحوالي 46 %من GDP العالمي، وتشغل ما بين 40%

و 80% من العمال .[4] كما أدى انفتاح الأسواق إلى زيادة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 25-30 % من الصادرات العالمية.[5]

4. واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : رغم أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية، إلا أنها تواجه العديد من العراقيل التي تحد من مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في تلك الدول، لعل أهمها مشكل التمويل، إذ يحد بشكل كبير من فرص نموها وتوسعها، بل وحتى إنشائها في كثير من الأحيان.

على الرغم من أن الاقراض المصرفي هو المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات بجميع الاحجام، تشير الإحصائيات إلى وجود انفصال بين التمويل البنكي ودرجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب دراسة RAM (2005) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدول جنوب شرق آسيا، تبين أن من 75 %إلى 90% من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرد من القطاع غير الرسمي، وفقط 3% إلى 18% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الحصول على التمويل البنكي. كما أن معدل رفض طلبات القرض البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتفع إلى 50% في بعض دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا، الفيليبين.[6]

بينما في الدول العربية يقدر أن حوالي 20 % فقط من هذه المؤسسات يحظى بتمويل، وأن حصتها من اجمالي القروض المصرفية لا تتجاوز 8 %، ولا تتجاوز مساهمة القروض 10% في تكاليف الاستثمار لدى المنشآت المقترضة.[7]

يوضح الشكل التالي أهم أسباب إحجام البنوك – حكومية وخاصة- في مجموعة من الدول العربية لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (1): محددات إقراض البنوك في الدول العربية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

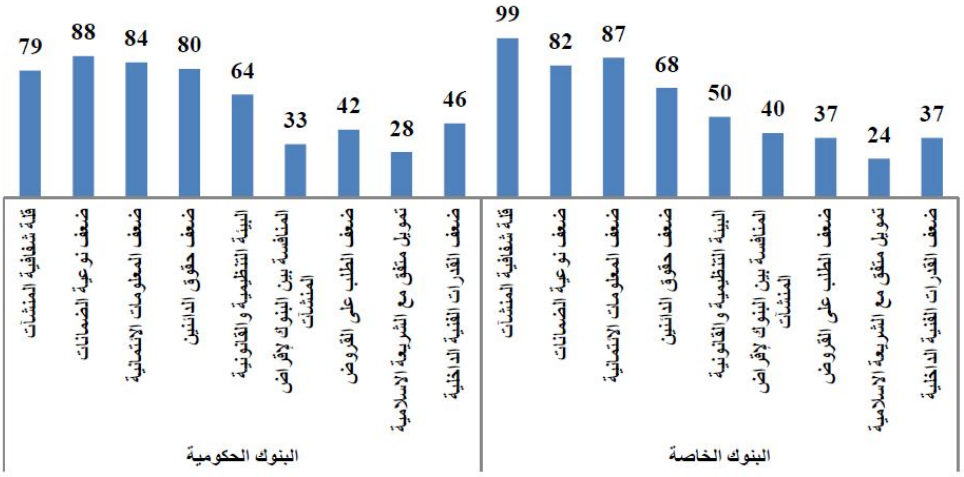

المصدر: تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، ص: 228، متاح على الموقع: www.lasportal.org/ar/sectors/des/Documents/pdf، يوم: 2015/07/26

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن العوامل المؤثرة على عملية تمويل البنوك - عمومية أو خاصة- للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة متعددة، منها ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقلة الشفافية وضعف نوعية الضمانات المقدمة وضعف الطلب على القروض وأخرى ترجع إلى البنوك كضعف القدرات الفنية الداخلية والمنافسة بين البنوك لإقراض هذه المؤسسات ومدى توافق التمويل مع الشريعة الاسلامية، وأخرى متعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية و كذا البنية التحتية التمويلية كضعف حقوق الدائنين والمعلومات الائتمانية.

تختلف درجة اهمية كل عامل حسب الطبيعة القانونية للبنك، ونلاحظ ان عدم شفافية المعلومات يعد محدد أساسي لإقراض البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اذ تصل نسبة البنوك الخاصة التي تعد هذا العامل هام أو هام جدا الى نسبة 99 %، بينما تصل نسبة هذا العامل في البنوك العمومية الى 79% . تظهر علاقة القرض بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك، عدم تماثل المعلومات عندما يستأثر المسير بمعلومات ويرفض الكشف عنها، سواء لأسباب ضريبية، تنافسية أو ببساطة بسبب الجهل ونقص الكفاءة.[8] مما يؤدي الى عدم قدرة البنوك على قياس وتقييم الجدارة الائتمانية لتلك المؤسسات، خاصة في ظل عدم توفر أنظمة متطورة للاستعلام الائتماني. ففي اطار هذا السياق تزيد كل من درجة الخطر المعنوي وخطر الاختيار السيء

بالبنوك.

ثانيا: أهمية الاستعلام الائتماني في التقليل من عدم تماثل المعلومات

تعد أنظمة الاستعلام الائتماني وتبادل المعلومات الائتمانية، من عناصر البنية التحتية للقطاع المالي وتلعب دورا بالغ الأهمية في توفير بيانات مفصلة ولازمة لضبط المخاطر الائتمانية، والتعرف بشكل دقيق على درجة الخطر لكل مقترض.

1.مفهوم الاستعلام الائتماني: يعرف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض المصرفي، ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي، إذ يعرض بيانات ديموغرافية شخصية لتعريف العميل مثل الرقم القومي، السجل التجاري، سجل المصدرين والمستوردين وبيانات ائتمانية، والتي تشمل الحد الائتماني والرصيد المستخدم منه، ونوع التسهيل وتاريخ الاستحقاق ونوع العملة وتاريخ الأقساط وأنواع الضمانات التي يقدمها العميل.[9]

2.أنواع أنظمة الاستعلام الائتماني: يمكن تقسيم أنظمة الاستعلام الائتماني الى ثلاثة انواع، تختلف فيما بينها من حيث الملكية والادارة، وهي:[10]

أ.أنظمة رسمية: تنشئ البنوك المركزية هذه الأنظمة لتحقيق أهداف رقابية على المصارف والمؤسسات المالية. وعادة ما تكون في البنك المركزي أو جهة مستقلة تنشؤها بقانون. يعطيها الحق في إلزام الجهات التي يحددها قانونها بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن العملاء الممولين من قبل المصارف والمؤسسات المالية. يتم تداول المعلومات وفقا لضوابط معينة يصدرها البنك المركزي؛

ب.أنظمة مملوكة للدائنين: عبارة عن أنظمة لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني عن العملاء، تنشؤها المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل أو التسهيلات الائتمانية للعملاء. يقوم البنك المركزي بوضع ضوابط وأسس تنظم أعمال هذه الشركات والمكاتب التي تقدم خدمات الاستعلام، وفي بعض الأحيان يساهم بسهم استراتيجي فيها بغرض إحكام وزيادة الرقابة والإشراف على أعمالها؛

ج.أنظمة مستقلة: شركات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني ينشؤها أفراد أو مؤسسات مستقلة. يتم الترخيص لهذه الشركات من قبل البنك المركزي. عادة ما تعتمد قاعدة بياناتها على المعلومات المنشورة والمعلومات الصادرة من الجهات الرسمية.

3.أهمية تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني: رغم الاهتمام لدى اغلب المصارف المركزية في الدول النامية بإنشاء أنظمة مركزية للاستعلام الائتماني (مركزيات المخاطر) لما تتميز به أنظمة الاستعلام الرسمية من مصداقية وأمان في التعامل مع المعلومات، إلا أنها عجزت عن خفض المخاطر الائتمانية لعدم شموليتها لكل المؤسسات المصرفية،

كما يلاحظ أن هذه الأنظمة الرسمية و بالنظر للطبيعة الرقابية لها، تغطي فقط البيانات أو المعلومات الائتمانية التجارية للشركات ولكبار رجال الأعمال والمساهمين وللقروض الكبيرة ذات المخاطر النظامية ، كما أن المعلومات المجمعة في الغالب هي المعلومات السلبية عن حالات التعثر دون المعلومات الايجابية التي لها أثر في بناء الجدارة الائتمانية. بالإضافة إلى أنها لا تقدم خدمات إضافية باتت مهمة كالتقييم والدراسات والاستشارات.[11] يظهر الجدول التالي أنظمة الاستعلام الائتماني في عدد من الدول العربية.

جدول رقم (1): وضعية أنظمة الاستعلام الائتماني في عدد من الدول العربية

الدولة	سجلات رسمية للاستعلام الائتماني	أنظمة استعلام ائتماني خاصة
الأردن	✓	-
تونس	✓	-
الجزائر	✓	-
السعودية	-	✓
السودان	✓	✓
سوريا	✓	-
العراق	-	-
لبنان	✓	✓
مصر	✓	✓
المغرب	✓	✓

المصدر: عصام عبد الرحيم علي، دور مؤسسات ضمان المخاطر والاستعلام الائتماني في دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، اتحاد المصارف العربية، الخرطوم، فبراير 2015، ص-ص:18-19

أصبح تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ضرورة، ويتم ذلك إما بتطوير مركزيات المخاطر أو عبر الترخيص لمكاتب ووكالات استعلام ائتماني خاصة. تعرف هذه الأخيرة بأنها مستودع للبيانات والمعلومات الإحصائية التي توضح نمط وتاريخ سداد العملاء لالتزاماتهم المختلفة السابقة والسارية، فهي تعمل على تجميع المعلومات من المدائنين والمصادر العامة المتاحة والتاريخ الائتماني للمقترضين عن الأفراد والشركات، خاصة المتعلقة بتسجيلات دفعات الائتمان/ التمويل، قرارات المحاكم، الإفلاس، ومعالجتها الكترونيا وحفظها للاستفادة منها عند الحاجة، على أن تعمل على تحديث هذه البيانات

من فترة لأخرى.[12] بالإضافة إلى توفير المعلومات الائتمانية في شكل تقارير ائتمانية، فان المكاتب الائتمانية الأكثر تطورا تقدم خدمات أخرى منها التصنيف الائتماني باعتباره رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة حول الملاءة الائتمانية العامة للطرف المقابل.[13]

ثالثا: واقع نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر

لتحليل وضعية نظام الاستعلام الائتماني بالجزائر، نحلل وضعية مؤشر عمق المعلومات الائتمانية، الذي يقيس القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى ونطاق التغطية، وتوافر المعلومات الائتمانية في مراكز السجلات ومراكز المعلومات الائتمانية. تتراوح نقاط هذا المؤشر بين 0 و8 . واذا كان تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية ، هو الصفر، يدل ذلك على ان مركز السجلات أو مركز المعلومات لا يعمل أو ان نطاق وتغطية أقل من 5 في المائة من السكان الراشدين. نوضح نسبة تغطية مكاتب الائتمان، العمومية والخاصة في كل من الجزائر، تونس ومصر في الجدول التالي.

جدول رقم (2): مؤشر عمق المعلومات الائتمانية

الدولة	الترتيب بالنسبة للحصول على الائتمان (بالنسبة ل 189 دولة)	عمق المعلومات الائتمانية (8-0)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان الخاصة (% من البالغين)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان العمومية (%من البالغين)
الجزائر	171	0.0	0.0	2.0
تونس	116	5	0.0	30.2
مصر	71	8	21.8	5.8

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على:

Doing business2015: Going beyond efficiency,12édition , world bank ,Washington, 2014, available at the site:

www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2015

On :15/03/2015

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن نسبة المقترضين التي تغطيها سجلات العمومية في الجزائر، قدرت ب2 % من البالغين، وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بتونس مثلا والتي تصل إلى 30.2 %، وقد يعود ذلك إلى تطور نظام الاستعلام الائتماني الرسمي بها، رغم أنها لا تستعين بوكالات استعلام ائتماني خاصة، أما بالمقارنة بمصر التي سجلت أعلى قيمة بالنسبة لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية، فتجربتها تتميز باستمرارية عمل السجل

المركزي للائتمان بالبنك المركزي المصري، بجانب عمل أنظمة الاستعلام الائتماني الأخرى، حيث تعتبر أنها مكملة لها.

ان ضعف هذا المؤشر في الجزائر يدل على عدم توافر قدر كبير من المعلومات الائتمانية اما عن طريق مراكز السجلات أو مركز المعلومات الائتمانية، مما يعيق قرارات اقراض البنوك للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. وبالتالي يصبح تطوير نظام الاستعلام الائتماني مطلب ملح، لمزاياه المتعددة منها كفاءة المعلومات الائتمانية التي تنتج عن تواجد أنظمة متطورة وفعالة للاستعلام الائتماني، وعلاقته الطردية مع زيادة حجم الائتمان المقدم وعدد المقترضين، وانخفاض حالات التعثر في النظام المصرفي.[14]

خاتمة :

عالجنا من خلال هذه الورقة البحثية العلاقة بين البنوك والمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وتأثرها بسبب قلة شفافية المعلومات المقدمة، فالبنوك تطلب حد معين من المعلومات، بينما تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معلومات دون الحد المطلوب. ولتجاوز ذلك لا بد من وجود نظام للاستعلام الائتماني متطور.

من خلال ذلك، خلصنا الى جملة من **النتائج** :

- المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتنمية الدول مهما اختلفت درجها تطورها الاقتصادي؛

- للتمويل البنكي أهمية بالغة لإنشاء واستمرارية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة خاصة في اقتصاديات الاستدانة كالجزائر ؛

- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا حيويا، ويمثل مجالا هاما لاستقطاب زبائن جدد في ظل المنافسة، وبالتالي يتحتم على البنوك البحث عن حلول لتقليل مستوى الخطر الذي تتعرض له عند تمويل هذه المؤسسات؛

- غياب المعلومات المالية الدقيقة حول المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تجعل عملية تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بها مكلفة وصعبة، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقة بين طرفي علاقة القرض؛

- عجز أنظمة الاستعلام الرسمية عن خفض مخاطر الائتمان لضعف نسبة تغطية المعلومات الائتمانية؛

-تقدم وكالات الاستعلام الائتماني معلومات تستخدم في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، بما فيهم قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ؛

- اللجوء إلى مصادر معلومات خارجية مثل وكالات ومكاتب للاستعلام الائتماني يقلل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويخفض من عدم تماثل

المعلومات، وبالتالي تعزز فرصها للحصول على تمويل بشروط مناسبة، خاصة لتلك التي لها تقرير ائتماني إيجابي.

بناء على هذه النتائج نورد **الاقتراحات** التالية :

-الاهتمام باستحداث المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وضمان بقائها واستمرارها لاعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

-توفير بيئة تمويلية مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحفيز الجهات الممولة خاصة البنوك على تقديم تمويل بشروط مناسبة؛

- ضرورة تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الجزائر إما بتطوير مركزيات المخاطر أو اللجوء إلى مصادر معلومات ائتمانية خارجية، كوكالات الاستعلام الائتماني، لدورها في تعزيز فرص تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة،ط1، دار صفاء، الأردن، 2012

- صلاح الدين حسن السيسى، استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، دار الفكر العربي، مصر،2009

المجلات:

- أحمد مداني، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، جوان 2013

- إياد عبد الفتاح النسور، قياس الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 2، الأردن، 2012

-عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، العدد 62، بنك السودان المركزي، السودان، ديسمبر2011

- عصام عبد الرحيم علي ورندا محمد عبد القادر مطر، وكالات لمعلومات الائتمانية ودورها في تخفيض المخاطر المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 49، بنك السودان المركزي ، السودان، سبتمبر 2008

-كمال دمدوم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الانتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار الخلدونية، الجزائر، 2000

الملتقيات:

- منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والاقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21أكتوبر 2009

- عصام عبد الرحيم علي، دور مؤسسات ضمان المخاطر والاستعلام الائتماني في دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، اتحاد المصارف العربية، الخرطوم، السودان، فبراير 2015

المواقع الالكترونية:

-تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، متاح على الموقع: www.lasportal.org/ar/sectors/des/Documents/pdf، يوم: 2015/07/26

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

-Robert Wtterwulghe,La PME :une entreprise humaine, DE BOECK université,paris,1998

Séminaires:

Thi Hong Van Pham et autres , Les déterminants de l'accès au financement bancaire des pme dans un pays en transition :le cas du Vietnam, la vulnérabilité des tpe et pme dans un environnement mondialisé », 11 journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, INRPME, Trois-Rivières, Canada, 27- 29 mai 2009

Site electronique:

Doing business2015: Going beyond efficiency,12édition , world bank ,Washington, 2014, available at the site: www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2015

On :15/03/2015

الهوامش:

[1] Robert Wtterwulghe,La PME :une entreprise humaine, DE BOECK université,paris,1998,p :13

[2] كمال دمدوم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الانتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، دار

الخلدونية، الجزائر، 2000 ، ص: 185

[3]أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة،ط1، دار صفاء، الأردن، 2012، ص: 45

[4] إياد عبد الفتاح النسور، قياس الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 2، الأردن، 2012، ص: 306.

[5]صلاح الدين حسن السيسى، استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، دار الفكر العربي، مصر،2009، ص: 297

[6] Thi Hong Van Pham et autres , Les déterminants de l'accès au financement bancaire des pme dans un pays en transition :le cas du Vietnam, la vulnérabilité des tpe et pme dans un environnement mondialisé », 11 journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, INRPME, Trois-Rivières, Canada, 27- 29 mai 2009 , p :2

[7] تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ص: 222، على الموقع: www.lasportal.org/ar/sectors/des/Documents/pdf، يوم: 2015/07/26

[8] Thi Hong Van Pham et autre,op cit,p :4

[9]عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، ، العدد 62، بنك السودان المركزي، السودان، ديسمبر2011،ص: 4

[10] المرجع السابق، ص:5

[11] منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والاقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21أكتوبر 2009، ص: 12

[12]عصام عبد الرحيم علي ورندا محمد عبد القادر مطر، وكالات لمعلومات الائتمانية ودورها في تخفيض المخاطر المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 49، بنك السودان المركزي ، السودان، سبتمبر 2008 ، ص: 51

[13] أحمد مداني، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، جوان 2013، ص: 54

[14] منصور منال، مرجع سابق، ص: 13.